الصباح الاقتصادية
12
العدد 2548 - السنة التاسعة
الأحد 18 ذي القعدة 1437 - الموافق 21 أغسطس 2016
Sunday 21 August 2016 - No.25478 - 9th Year

حصدت حولي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 82

«الشال» : مؤشرات سوق العقار توحي باستمرار انحسار السيولة

عجز الموازنة الفعلي المحقق في السنة المالية 2016/2015 بلغ 4612 مليون دينار

«الأهلي المتحد» حقق ربحاً خاصاً لمساهميه بعد خصم الضرائب والحصص غير المسيطرة بلغ نحو 25.6 مليون دينار

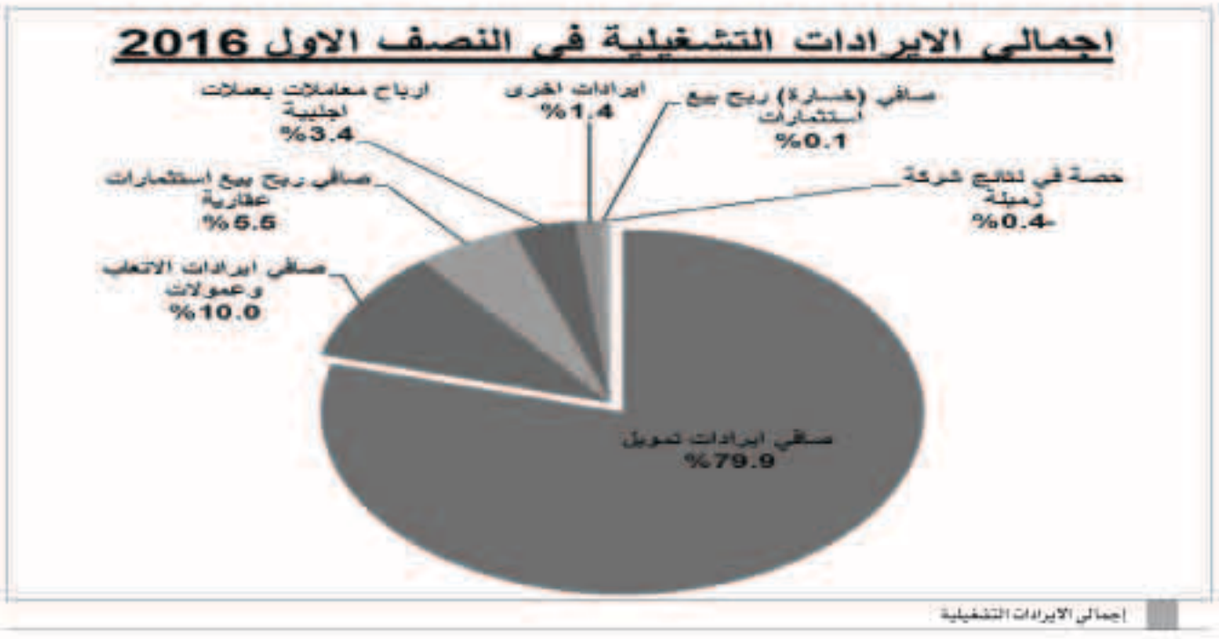

الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في البورصة لكن نصيبهم إلى هبوط

أشار تقرير «الشال» إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، خلال يوليو 2016، مقارنة بسيولة يونيو 2016 ، وذكر التقرير قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 67 مليون دينار منخفضة بنحو 30.3%- مقارنة مع يونيو 2016، عندما بلغت نحو 96.2 مليون دينار.

وأوضح التقرير أن ارقام الحساب الختامي للدولة، للسنة المالية 2015/2016، وبلغت جملة المصروفات الفعلية نحو 18245.9 مليون دينار ، في حين كانت اعتمادات المصروفات في الموازنة قد قدرت بنحو 19321 مليون دينار.

ونوه التقرير في حديثه عن البورصة إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 47.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (50.1% للشهور السبعة الأولى من عام 2015).

1. سوق العقار المحلي - يوليو 2016

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، خلال يوليو 2016، مقارنة بسيولة يونيو 2016، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 150 مليون دينار كويتي، وهي قيمة ادنى بما نسبته 25.9%- عن مليتها في يونيو 2016، البالغة نحو 202.4 مليون دينار كويتي، وانخفضت بما نسبته 41.3%- مقارنة مع تداولات يوليو 2015.

وتوزعت تداولات يوليو 2016 ما بين نحو 144.5 مليون دينار كويتي، عقودا، ونحو 5.5 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 305 صفقة، توزعت ما بين 287 عقودا و18 وكالات، وحصدت محافظة حولي اعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 82 صفقة ومثلة بنحو 26.9% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 69 صفقة او نحو 22.6%، في حين حصلت محافظة الجهراء على ادنى عدد من التداولات بـ 23 صفقة أو بنحو 7.5% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 67 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 30.3%- مقارنة مع يونيو 2016، عندما بلغت نحو 96.2 مليون دينار كويتي، وتمثل ما نسبته 44.7% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 47.6% في يونيو 2016. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 93 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات هذا الشهر ادنى بما نسبته 27.9%- مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 211 صفقة مقارنة بـ 292 صفقة في يونيو 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 217.7 الف دينار كويتي.

وانخفضت ايضا، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 62.5 مليون دينار كويتي اي بانخفاض بنحو 17.9%- مقارنة مع يونيو 2016. حين بلغت نحو 76.1 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبته من جملة السيولة إلى نحو 41.7% مقارنة بما نسبته 37.6% في يونيو 2016. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 86.4 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات هذا الشهر ادنى بما نسبته 27.6%- مقارنة بمعدل 12 شهرا. وانخفض عدد صفقاته إلى 89 صفقة مقارنة بـ 101 صفقة في يونيو 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 702.8 الف دينار كويتي.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 20.4 مليون دينار كويتي، اي انخفاض بنحو 32.1%- مقارنة مع يونيو 2016، حين بلغت نحو 30 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 13.6% مقارنة بما نسبته 14.8% في يونيو 2016. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا نحو 45.9 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات هذا الشهر ادنى بما نسبته 55.6%- مقارنة بمتوسط 12 شهرا. وبلغ عدد صفقاته 5 صفقات وهي نفس عدد الصفقات في يونيو 2016. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 4.1 مليون دينار كويتي. ولم تتم اي صفقة على نشاط المخازن في يوليو 2016.

وعند مقارنة تداولات يوليو 2016 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (يوليو 2015)، نلاحظ انخفاضا كبيرا في سيولة السوق العقاري، إذ انخفضت قيمة تلك التداولات، من نحو 255.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 150 مليون دينار كويتي، اي بما نسبته 41.3%-. وشمل الانخفاض نشاط السكن الخاص، بنسبة 34.5%-. فبعد ان كانت نحو 102.3 مليون دينار كويتي في يوليو 2015، انخفضت إلى نحو 67 مليون دينار كويتي في يوليو 2016. كما انخفض نشاط السكن الاستثماري بنسبة 48.3%-. وانخفضت سيولة النشاط التجاري بنسبة 34.7%-.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية عام 2016 حتى يوليو 2016، بمثيلتها من عام 2015، نلاحظ انخفاضا، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 2.13 مليار دينار كويتي إلى نحو 1.53 مليار دينار كويتي، اي بما نسبته 28.2%-. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة 5- شهور-. عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق -عقودا ووكالات- نحو 2.62 مليار دينار كويتي، وهي ادنى بما قيمته 694.6 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، اي ما نسبته 20.9%-. عن مستوى عام 2015، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 3.32 مليار دينار كويتي، اي لازالت المؤشرات توحي بانحسار في سيولة سوق العقار، وربما يزداد الإنحسار خلال ما تبقى من العام الجاري.

2. الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2016

نشرت وزارة المالية، ارقام الحساب الختامي للدولة، للسنة المالية 2015/2016، وبلغت جملة المصروفات الفعلية نحو 18245.9 مليون دينار كويتي. في حين كانت اعتمادات المصروفات في الموازنة قد قدرت بنحو 19321 مليون دينار كويتي، اي بوفر بلغ نحو 1075.1 مليون دينار كويتي، او ما نسبته نحو 5.6% عن تلك الاعتمادات. وكان الوفر، في المصروفات الفعلية من تلك المقدرة في السنوات المالية 2002/2001، 2003/2002، 2004/2003، 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007، 2009/2008، 2010/2009، 2011/2010، 2012/2011، 2013/2012، 2014/2013، و2015/2014 قد بلغ نحو 10%، 9.9%، 7.2%، 3.9%، 5.1%، 7.3%، 14.2%، 3.7%، 7.2%، 7.1%، 12.5%، 9.1%، 10% و7.7% على التوالي، بمتوسط حسابي بسيط للسنوات المالية الـ 14 الفائتة بلغ نحو 8.2%. اي ان وفر السنة المالية الفائتة كان دون المتوسط العام لـ 14 سنة مالية سبقته.

وعلى مستوى ابواب الموازنة، كانت الوفورات النسبية الأعلى في مصروفات الباب الثالث -وسائل النقل والمعدات والتجهيزات- الذي بلغت مصروفاته الفعلية نحو 226 مليون دينار كويتي، من أصل اعتماداته البالغة نحو 285.6 مليون دينار كويتي، اي إن نسبة الوفر فيه بلغت نحو 20.9%، او ما قيمته نحو 59.6 مليون دينار كويتي، لكنه باب صغير لا يؤثر، كثيرا، في الوفر الكلي للموازنة. وكان ثاني اعلى الوفورات النسبية في مصروفات الباب الثاني -المستلزمات السلعية والخدمات-، ويمثل، في معظمه، الطلب الحكومي على السلع الإستهلاكية. وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 2193 مليون دينار كويتي، من أصل اعتماداته البالغة نحو 2602.8 مليون دينار كويتي، اي إن نسبة الوفر فيه بلغت نحو 15.7%، او ما قيمته نحو 409.8 مليون دينار كويتي، وهو يمثل اكبر الوفورات بالأرقام المطلقة. اما ثاني اكبر الوفورات بالأرقام المطلقة فقد كان في مصروفات الباب الخامس -المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية-. وبلغت قيمة الوفر نحو 330 مليون دينار كويتي او نحو 3.7%، إذ بلغت مصروفاته الفعلية نحو 8490.1 مليون دينار كويتي، من أصل اعتماداته البالغة نحو 8820 مليون دينار كويتي.

وبلغ وفر الباب الرابع -المشاريع الإنشائية والصيانة والإستملاكات العامة- ويفترض ان يكون اكثر الأبواب نفعا في تاثيرات الإنفاق العام الإيجابية على الاقتصاد المحلي لو تم ربطه باهداف التنمية المعلنة ومن خلق وظائف مواطنة مستدامة، وذلك إذا إستثنينا منه ما يخص الإستملاكات العامة، ما قيمته نحو 199.6 مليون دينار كويتي، او نحو 9.6%، إذ بلغت مصروفاته الفعلية نحو 1876.4 مليون دينار كويتي، من اصل اعتماداته البالغة نحو 2076 مليون دينار كويتي.

واخيرا، بلغت مصروفات الباب الأول -المرتبات-، الفعلية نحو 5460.5 مليون دينار كويتي، بوفر طفيف جداً بلغت قيمته نحو 76.1 مليون دينار كويتي فقط (1.4%)، من أصل إعتماداته البالغة نحو 5536.6 مليون دينار كويتي، ولكن، لابد من إضافة رقم مماثل، او قريب، يصرف من الباب الخامس، ويمثل رواتب العسكريين وأجورهم، في الجيش والشرطة، والموازنات المستقلة والملحقة والمحول إلى التامينات الاجتماعية، اي إن المصروف الفعلي على هذا الباب يبلغ نحو ضعف الرقم المعلن، او يبلغ نحو 10.4 مليار دينار كويتي، حيث شكل نحو 57% من إجمالي مصروفات الموازنة.

وبلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 13633.9 مليون دينار كويتي، في حين كانت جملة الإيرادات المقدرة في الموازنة نحو 12210.6 مليون دينار كويتي، وبلغت الزيادة في جملة الإيرادات المحصلة نحو 1423.3 مليون دينار كويتي، اي بزيادة على المقدر بلغت نسبتها نحو 11.7%. وبلغت الإيرادات النفطية الفعلية ضمنها نحو 12075.4 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته نحو 88.6% من جملة الإيرادات المحصلة، بزيادة بلغت نحو 1317.9 مليون دينار كويتي، عن الرقم المقدر في الموازنة والبالغ نحو 10757.5 مليون دينار كويتي، اي بزيادة عن المقدر بلغت نسبتها نحو 12.3%. وبلغت الإيرادات غير النفطية الفعلية نحو 1558.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع عن تقديرات الموازنة البالغة نحو 1453.2 مليون دينار كويتي، اي بما نسبته نحو 7.2%. وبناء على ذلك، فإن عجز الموازنة الفعلي المحقق، في السنة المالية 2016/2015، قد بلغ نحو 4612 مليون دينار كويتي، من دون خصم الـ 10% المرحلة إلى صندوق إحتياطي الأجيال القادمة، ففي أحوال العجز، لا معنى للترحيل إلى إحتياطي الأجيال القادمة ثم الإقتراض بضمانه، او السحب من الإحتياطي العام لتغطية العجز.

3. خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية - يوليو 2016

اصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/07/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وافاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 47.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (50.1% للشهور السبعة الأولى من عام 2015)، و43.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (46.9% للفترة نفسها 2015). وباع المستثمرون الأفراد اسهما بقيمة 821.167 مليون دينار كويتي، كما اشتروا اسهما بقيمة 741.530 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، بنحو 79.638 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 31.6% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (28.7% للفترة نفسها 2015)، و26.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (26.4% للفترة نفسها 2015)، وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 544.829 مليون دينار كويتي، في حين باع اسهما بقيمة 453.323 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، بنحو 91.507 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 17.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (15.6% للفترة نفسها 2015)، و15.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (14.6% للفترة نفسها 2015)، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 297.717 مليون دينار كويتي، في حين اشترى اسهما بقيمة 267.118 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، بنحو 30.600 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 9.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (9.8% للفترة نفسها 2015)، و8.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (7.9% للفترة نفسها 2015)، وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 168.069 مليون دينار كويتي، في حين باع اسهما بقيمة 149.338 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 18.731 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون اكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا اسهما بقيمة 1.490 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (84.4% للفترة نفسها 2015)، في حين باعوا اسهما بقيمة 1.480 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86%، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (87.2% للفترة نفسها 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، بنحو 9.788 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 11%، (9.6% للفترة نفسها 2015)، وباعوا ما قيمته 189.044 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة اسهمهم المشتراة، نحو 168.828 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 9.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (11.7% للفترة نفسها 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعا، بنحو 20.216 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3.6%، (3.8% للفترة نفسها 2015)، اي ما قيمته 62.755 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة اسهمهم المباعة، نحو 3%، (3.2% للفترة نفسها 2015)، اي ما قيمته 52.327 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، بنحو 10.428 مليون دينار كويتي.

وحدث تغير طفيف للتوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ اصبح نحو 86.3% للكويتيين و10.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.8% للكويتيين و10.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2015، اي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال اكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد. ولكن، لابد من التنبيه إلى أن البورصة لازالت تمر بحالة من الشحة الشديدة في السيولة، وبعض التحليل للسلوكيات قد لا يكون صحيحا، إذ قد يتغير بشكل جوهري لو عادت البورصة إلى سيولتها الطبيعية.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 29.5%-، ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية يوليو 2016، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 26%- ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية يوليو 2015)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يوليو 2016، نحو 18.225 حسابا، اي ما نسبته نحو 4.9% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 20.263 حساباً في نهاية يونيو 2016، اي ما نسبته نحو 5.5% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 10.1%- خلال شهر يوليو 2016.

4. نتائج البنك الأهلي المتحد - النصف الأول 2016

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق ربح خاص لمساهميه، بعد خصم الضرائب والحصص غير المسيطرة، بلغ نحو 25.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع طفيف مقداره 110 الف دينار كويتي، اي ما نسبته 0.4%، مقارنة بنحو 25.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015. وبلغت الأرباح التشغيلية للبنك قبل خصم المخصصات، نحو 37 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 2.1 مليون دينار كويتي، او بنحو 6.1%، مقارنة بنحو 34.8 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل انخفاض في بند المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية، بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 2.1%، وصولا إلى نحو 53.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 52.4 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي ربح بيع استثمارات عقارية بنحو 2.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 2.9 مليون دينار كويتي (وتشكل نحو 5.5% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 505 الف دينار كويتي (نحو 1% من إجمالي الإيرادات). بينما انخفض بند صافي إيرادات تمويل بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 42.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 44 مليون دينار كويتي، وانخفض بند صافي إيرادات اتعاب وعمولات بنحو 308 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 5.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.7 مليون دينار كويتي.

ومن جهة اخرى، انخفضت جملة مصروفات التشغيل للبنك بنحو 1 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 5.9%، وصولا إلى نحو 16.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 17.5 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2015، وجاءت نتيجة انخفاض بند مصروفات تشغيل اخرى بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 6.1 مليون دينار كويتي. في المقابل، ارتفع بند تكاليف موظفين وبند إستهلاك بنحو 304 الف دينار كويتي، حين بلغ نحو 11.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 11.4 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 30.8%، بعد ان كانت نحو 33.4%. وحققت جملة المخصصات، ارتفاعا بنحو 895 الف دينار كويتي، او ما نسبته 9.8%، عندما بلغت نحو 10 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 9.1 مليون دينار كويتي. بينما انخفض الربح الخاص بمساهمي البنك، حين بلغ نحو 48% من جملة إيرادات التشغيل، بعد ان بلغ نحو 48.8%، خلال الفترة المماثلة من عام 2015، نتيجة ارتفاع لإجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة اكبر من ارتفاع صافي ربح البنك الخاص بمساهميه.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.952 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 1.2%، مقارنة بنحو 3.904 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015، وارتفعت بنسبة 5.3%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية النصف الأول من عام 2015 عندما بلغت نحو 3.753 مليار دينار كويتي. وسجل بند مدينو تمويل، ارتفاعا، بلغ قدره 93.2 مليون دينار كويتي ونسبته 3.5%، ليصل إلى نحو 2.774 مليار دينار كويتي (70.2% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.680 مليار دينار كويتي (68.7% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2015، وارتفع، بنحو 179.9 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 6.9%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2015، حين بلغ آنذاك، ما قيمته 2.594 مليار دينار كويتي (69.1% من إجمالي الموجودات). وانخفض بند نقد وارصدة لدى البنوك بنحو 109.8 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 234.7 مليون دينار كويتي (5.9% من إجمالي الموجودات)، اي بنسبة انخفاض بلغت نحو 31.9%. مقارنة مع 344.5 مليون دينار كويتي (8.8% من إجمالي الموجودات)، في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق نجده حقق ارتفاعا بنحو 38.7 مليون دينار كويتي، اي بنسبة نمو 19.7%، حيث بلغ حينها نحو 196 مليون دينار كويتي (5.2% من إجمالي الموجودات).

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان اداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 328.7 نقطة، وبإنخفاض بلغ قيمته 1.1 نقطة، ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 37.2 نقطة، اي ما يعادل 10.2% عن إقفال نهاية عام 2015.